25

Royaume du Maroc

المملكة المغربية

كلمة المملكة المغربية في المؤتمر السادس عشر للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية
المستوى الوزاري

كانكون / المكسيك 8 - 10 دجنبر 2010

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة ،

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم عن خالص سعادتي بإلقاء هذه الكلمة باسم المملكة المغربية على مسامعكم، وأن أتوجه باسمي الخاص ونيابة عن الوفد المغربي بالشكر الجزيل إلى الولايات المتحدة المكسيكية رئيسا وحكومة وشعبا على حفاوة الاستقبال الذي أحاطونا به.

إن المملكة المغربية التي كان لها شرف احتضان المؤتمر السابع للأطراف، والذي تمخضت عنه اتفاقيات مراكش، لتوجه بهذه المناسبة خالص التحية والتقدير والدعم إلى الرئاسة المكسيكية وبالأخص إلى معالي وزيرة الشؤون الخارجية على الجهود المبذولة لإعداد وتنظيم هذا المؤتمر. كما أود أن أتقدم بالشكر أيضا إلى الكاتبة التنفيذية لسكرتارية الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية.

كما أريد كذلك أن أؤكد على الانخراط الكامل للمغرب ضمن مواقف مجموعة 77 والصين والمجموعة الإفريقية والعربية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية لتؤكد عزمها الراسخ على دعم المسلسل التفاوضي المتعدد الأطراف الرامي إلى إقرار نظام دولي جديد للمناخ، في إطار الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية والمواثيق المنبثقة عنها وبالخصوص **بروتوكول كيوتو**.

فبعد **كوبنهاغن**، كان من الضروري إعادة الثقة بين كل الأطراف، وذلك بغية تحقيق الأهداف المرجوة وتعزيز المسلسل التفاوضي المتعدد الأطراف بشأن التغيرات المناخية.

وحتى يتسنى لنا تحقيق نتيجة منصفة وعادلة خلال هذا المؤتمرفعلينا جميعا أن نتحلى بالإرادة اللازمة للعمل الجماعي الهادف إلى تعزيز تنفيذ مقتضيات الاتفاقية الأممية للتغيرات المناخية بغية تحقيق أسمى أهدافها النبيلة في احترام تام للمبادئ التي تضمنتها ألا وهي التزامنا جميعا بواجب تأمين حقنا و حق الأجيال اللاحقة في العيش الكريم في إطار تنمية مستدامة.

ومن هذا المنطلق، فنحن مدعوون أكثر من أي وقت مضى لبناء أسس متينة لتعزيز التعاون الدولي الكفيل برفع التحدي الذي تفرضه التغيرات المناخية على سائر الدول وخاصة منها الدول النامية.

وفي هذا الإطار وجب علينا أن نعمل بشكل جماعي أو انفرادي وبالطموح اللازم والواقعي أخذا بعين الاعتبار **مسؤولياتنا المشتركة والمتفاوتة** وكذا **قدرات كل واحد منا على حدة**. كما يجب أن نعمل لكي نترجم هذه الثقة إلى قرارات متوازنة تتمخض عن مؤتمر الأطراف هنا **بكانكون**.

كما يجب استخلاص هذا التوازن من خلال تقييم تطلعات الأطراف والمجموعات المتفاوضة حول التغيرات المناخية وكذلك من خلال ما هو ضروري أن يقرر اليوم وما يجب أن يؤجل إلى المرحلة المقبلة.

ففي أفق الإعداد للمستقبل، يجب على الدول المتقدمة أن تتصدر الواجهة في مكافحة التغيرات المناخية وتدعم الدول النامية من خلال وسائل مالية مرتقبة قارة وكافية لتمكينها من الإعداد لما بعد سنة 2012.

وفي هذا الصدد، لا يمكن أن نتجاهل الطابع الاستعجالي للعمل من أجل وضع منحى انبعاثات الغازات الدفيئة في الاتجاه الذي سيسمح بتحقيق هدف الحد من ارتفاع حرارة المناخ إلى مستوى يمكننا من تفادي نتائج وخيمة على الإنسانية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب المتميز بمساهمته الضئيلة في انبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى العالمي و بهشاشة بيئته حيال الآثار السلبية للتغيرات المناخية، انخرط بشكل إرادي وقوي في مكافحة الاحترار المناخي عبر إعداد برامج للتكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية في إطار مقاربة مندمجة وتشاركية ومسؤولة.

وقد تعززت هذه الإرادة السياسية بالدفعة القوية **لجلالة الملك محمد السادس** من خلال دعوته إلى اعتماد بلادنا الميثاق الوطني للبيئة من أجل التنمية المستدامة. وقد أعد هذا المشروع المجتمعي في إطار مسلسل تشاوري واسع هم كل الفاعلين والفرقاء المعنيين في المجتمع المغربي. كما جاء ليعزز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أعطيت انطلاقتها سنة 2005، من أجل مكافحة الفقر وتحسين ظروف عيش السكان وتحقيق أهداف الألفية للتنمية وذالك من منطلق منظور شمولي ومندمج للتنمية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب بحكم موقعه الجغرافي وعدم انتظام ظروفه المناخية في الزمان والمكان يعتبر من بين الدول الأكثر هشاشة حيال التغيرات المناخية. وتتجلى هذه الهشاشة في الظواهر القصوى كتعاقب فترات الجفاف الحاد أو الفيضانات المدمرة. وخير دليل على ذلك الفيضانات التي شهدتها بلادنا قبل أيام والتي أدت إلى خسائر بشرية ومادية جسيمة حيث عرفت مدينة الدار البيضاء ثلث التساقطات السنوية خلال 24 ساعة.

ولمواجهة هذه الإشكالية اعتمد المغرب العديد من برامج التكيف وطور استراتيجيات قطاعية في ميادين تدبير المياه والغابات والفلاحة.

فيما يتعلق بالتكيف، يسعى المغرب بشكل فعال للتخفيف من هشاشته حيال التغيرات المناخية وباعتماد سياسة توقعية للتكيف، من خلال توعية وتعبئة السكان والفاعلين الاقتصاديين لمواجهة هذه الهشاشة. كما تم وضع نظام للرصد والإنذار المبكر بهدف التخفيف من الآثار السلبية لهذه الظواهر على مجاله السوسيو- الاقتصادي.

إلا أنه رغم كل هذه الجهود لا بد من الإشارة إلى هشاشة من نوع آخر يعرفها المغرب وجيرانه والمتمثلة في زحف الصحراء وما يشكله التصحر من خطر ما فتئ يتفاقم مع التغيرات المناخية. وفي هذا الصدد، أود التنويه بالشراكة القائمة بين إفريقيا والإتحاد الأوربي وكذا التعاون جنوب-جنوب في مجال التغيرات المناخية كأرضية لمحاربة التصحر خصوصا في إطار مبادرة **"الجدار الأخضر الكبير للصحراء"**.

وعلاقة بهذا الموضوع، أود التأكيد على أن الواحات التي تلعب دورا كبيرا في مقاومة التصحر والتي تعد إرثا طبيعيا للبشرية جمعاء، تتعرض اليوم وأكثر من أي وقت مضى لمخاطر متعددة تهدد بقاءها، كما هو الشأن بالنسبة لجل الدول العربية. ومن أجل تلافي ضياعها فقد شكل هذا الموروث الطبيعي أحد أهم محاور المبادرة الإقليمية العربية لمواجهة التغيرات المناخية التي تم اعتمادها يوم 4 نونبر الماضي بالرباط والتي ركزت على ضرورة توحيد الجهود من أجل جلب التمويلات وتعزيز القدرات و نقل التكنولوجيات. وبغية مواجهة هذه المخاطر اعتمد المغرب إستراتيجية لمكافحة زحف التصحر تنبني أساسا على غرس مليون نخلة مثمرة بواحات تافيلالت في أفق سنة 2015.

أما فيما يخص التخفيف، فقد اعتمد المغرب سياسة إرادية تهدف إلى الفصل بين التنمية الاقتصادية وانبعاث الغازات الدفيئة، ولتحقيق ذلك، فقد تم اعتماد عدة استراتيجيات انبثقت عنها مخططات عمل تهم مجالات كالطاقة والماء و النقل والصناعة والفلاحة والبناء والغابات والنفايات.

ولابد في هذا الصدد من الوقوف عند الإستراتيجية الطاقية بالمغرب المعتمدة سنة 2008، والتي تهدف أساسا إلى تنمية الطاقات المتجددة ورفع حصتها في الميزان الطاقي الوطني إلى 12% في أفق سنة 2020.

ففي إطار هذه الإستراتيجية تم اعتماد برنامج ضخم لتنمية الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء بقوة 2000 ميكاواط حيث ستنشئ محطات كهربائية شمسية بخمسة مواقع تدخل جميعها و بالتدريج حيز الاستغلال في أفق 2019، و من المنتظر أن يبدأ الاستغلال الفعلي لأول محطة خلال سنة 2015.

كما تم اعتماد برنامج متكامل للطاقة الهوائية بهدف الرفع من إنتاجها من 280 ميغاواط حاليا إلى 2000 ميغاواط بحلول عام 2020. وهكذا فسيتأتى لنا في هذا الأفق رفع نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في توليد الطاقة الكهربائية إلى 42 ٪ تحتل فيها بالتساوي كل من الطاقة الشمسية و الريحية و الكهرومائية 14%.

والتي ستمكن سنويا من اقتصاد 2,5 مليون طن مكافئ نفط وتلافي انبعاث 9,7 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون. كما تم اختيار مدينة وارزازات كمدينة إيكوسياحية لاحتضان مركب صناعي للطاقة الشمسية بقدرة 500 ميكاوات على مساحة 2500 هكتار مما سيأهلها لتكون أول مدينة مغربية تحظى بلقب وجهة محايدة لثاني أكسيد الكربون في أفق 2015.

إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية مقارنة مع الإمكانيات الهائلة التي تتطلبها مواجهة تحديات التغيرات المناخية.

وعلى هذا الأساس فإن المملكة المغربية تطالب المجموعة الدولية باعتبار هذه البرامج مساهمة من بلادنا في الجهود الدولية المبذولة للتقليص من انبعاث الغازات الدفيئة.

كما أننا نعتبر أن الدول المتقدمة، نظرا لمسؤوليتها التاريخية على التغيرات المناخية، يجب أن تلعب دورا رائدا في تقديم الدعم اللازم لتنفيذ مثل هذه البرامج بالعمل على مساعدة الدول النامية في اعتماد التكنولوجيات النظيفة وانتشارها على نطاق واسع تماشيا مع مقتضيات الاتفاقية الإطار.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إننا اليوم واعون كل الوعي، بأن مكافحة التغيرات المناخية لن تتأتى إلا عبر تعاون قوي مبني على نظرة مشتركة ومتشاور بشأنها، توحد جميع دول العالم في إطار نظام دولي شامل، منصف وفعال من شأنه تأمين الحق في التنمية المستدامة لكل شعوب العالم.

إن الالتزامات التي تعهدت بها الدول التي أيدت اتفاق **كوبنهاغن**، يجب أن تنعكس عبر تبني قرارات في هذا المؤتمر، تنص على ضرورة تخصيص دعم مالي إضافي قار و كافي ومضمون لفائدة الدول النامية الأكثر هشاشة، وخاصة البلدان الإفريقية، لتمكينها من مواجهة الآثار الوخيمة الناجمة عن تغير المناخ حيث تعتبر هذه الالتزامات المالية نقطة الانطلاق التي ستبرهن على حسن إرادة الدول المتقدمة في إيجاد حلول ناجعة لإشكالية التغيرات المناخية، رغم أنها تظل غير كافية للاستجابة لحاجيات البلدان النامية على المدى البعيد لتحقيق برامج التكيف والتخفيف، خصوصا في مجال الاستثمارات الضرورية للتحويل الجذري لاقتصادياتنا نحو نماذج جديدة في الإنتاج والاستهلاك المستدام فيما يخص انبعاث الكربون.

وعلاوة على ضرورة وضع مؤسسات ومساطر تؤمن الولوج المباشر والميسر إلى التمويل، ينبغي تحديد موعد لإعادة تقييم حاجيات البلدان النامية بعد سنة 2020.

إننا نؤكد على ضرورة استمرارية **بروتوكول كيوتو**، وذلك لتفادي وقوع فراغ بين المرحلة الأولى والثانية لالتزامات الدول المتقدمة، كما ستمكن من تكريس الدور الريادي لهذه الدول فيما يخص التخفيف من مستوى الانبعاثات، بل أكثر من ذلك ستقوي الثقة بين الفاعلين في سوق الكربون.

كما يجب علينا توضيح تطلعاتنا بشأن الإطار القانوني ومضمونه بارتباط مع استمرارية **بروتوكول كيوتو** والطابع الملزم لهذا الاتفاق الذي سيشكل أساس الإطار المستقبلي لمواجهة التغيرات المناخية على أن يشكل التعاون الدولي دور القاطرة في ترسيخها.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن التحديات البيئية بلغت اليوم حدا يجعلنا مقتنعين أكثر من ذي قبل بأن مستقبل البشرية جمعاء يتوقف على قدرتها على تعزيز أسس التضامن بين الدول من أجل إرساء متطلبات التنمية المستدامة المبنية على نمو اقتصادي مسؤول وتوزيع عادل للثروات و محاربة الفقر والتهميش في إطار المحافظة على البيئة يكون الإنسان فيها الفاعل و المستفيد الأول وما سينتج عنه من ازدهار يعم جميع الشعوب.

وشكرا لكم على حسن إصغاءكم